المجاز والنقل وأثرهما فى حياة اللغة العربية

للشيخ محمد الخضر حسين عضو مجمع اللغة العربية الملكى

شبت اللغــة العربية فى ربوع عدنان وقحطان ، فصيحة الكلمات ، محـكمة الأساليب ، وكانت تسير بعهد الجاهلية على قدر سيرهم فى الحياة الفكرية والمدنية، حتى طلع الاسلام، فوجد فى حكمة وضعها، وقوانين استعمال ألفاظها، ما يساعد على توسيع دائرتها، و إعلاء سمائها، وتكثير طرق بيانها، فاتخذها لسان دعوته الحكيمة، فأصبحت هــذه اللغة تنتقل مع الدعوة الاسلامية حيثما انتقلت ، ودخلت فى أمم ذات علوم خصبة ، وحضارة بعيدة المدى ، فلم تقف وقفة اللغة المعسرة ، لا تجد فى ألفاظها ولا أصول وضعها واســتعمالها ما يكفى حاجَات العلوم والحضارة ، بل كانت اللغة التى تسع العلوم على اختلاف موضوعاتها، والحضارة على كثرة مظاهرها، فنهضت بالعلوم الشرعية والعربية ، والفنون الأدبية ، وصارت لسان الفلسفة والسياسة، ولا يعرض معنى غامض إلا دلت عليه بأسنى عبارة، وأضفى بيان .

وسعت هذه اللغــة العلم والسياسة والصناعة وضروب المعاملات، وكل معنى يراد نقله من ذهن إلى آخر، وساعدها على ذلك كله غزارة مادتها ، وما تفتح فيها من أبواب الاشتقاق ، والتصرف فى الكلم على وجوه المجاز أو النقل ، ثم تهيؤها لقبول الكلمات الأعجمية بعد تهذيب حروفها ، وحيث تدعو الحاجة إلى تعريبها . والكلام فى هــذه المزايا كثير الشعاب ، بعيد ما بين الجــوانب ، وحظ القلم منه فى هذا المقال بحث المجاز والنقل ، وأرانى فى موقف الباحث الذى يسوق حديثه إلى أدباء درسوا فن البيان، وكانوا منه على بينة، فلا أطيل فى تعريف المجاز وذكر أقسامه، ولا أتعرض للعــلاقات التى هى شرط صحته : علاقة فعلاقة، بل أمر على معنى المجاز بكلمة وجيزة، وأتحدث عن العلاقة، من الناحية التى يأخذ بهــا الكلام

صحته أو فصاحته العربية ، وأتخلص إلى الفرق بين المجاز والنقل ، وأريك كيف يكسبان اللغة ثروة ، وكيف يقومان بجانب عظيم من حاجات العلوم ،وما يتجدد من مرافق الحياة .

المجاز

كلمة "المجاز" وزنها مَفعَل ، وهو من جاز المكان:أى سلكه وسار فيه ، ومن ثم قيل للطريق مجاز، لأنه مكان يجوزه الناس،عند الانتقال من أحد جانبيه إلى الآخر ، ثم استعمل المجاز فيما يشبه الطريق ، من الأمور التى تتخذ وسيلة إلى بعض الأغراض، فقالوا :"جعل فلان ذلك الأمر مجازا إلى حاجته ، أى اتخذه وسيلة إلى قضائها" .

ثم استعملت هذه الكلمة فى العلوم لمعان خاصة ،وأول من نحا بها هذا النحو — فيما عرفنا — أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى المتوفى سنة ٢٠٩ إذ وجدناه يستعملها ، قاصدا بها الوجه الذى يخرّج عليه الكلام ، وما يحسن أن يقال فى تفسيره ، وذلك ما يعنيه فى كتابه "المجاز فى غريب القرآن" كما قال: "والرحمن: مجازه ذو الرحمة،والرحيم: مجازه الراحم" .

ورأينا الشريف الرضىّ المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، يطلق المجاز على اللفظ المستعمل فى غيرما وضع له ، ويضيف إلى ذلك التشابيه التى ذكر فيها المشبه والمشبه به ، وحذفت منها أداة التشبيه ، وهذا كتابه "المجازات النبوية" يورد فيه التشابيه البليغة ، نحو حديث "المرء مرآة أخيه" وحديث "الناس معادن" وصرح بأن التشابيه المصرح فيها بأداة التشبيه خارجة عن المجاز (١) .

وتعرض ابن رشيق المتوفى سنة ٤٦٣ فى كتاب"العُمدة"لكلمة المجاز، فذكر لها معنى عاما هو "طريق القول ومأخذه" وقال : "فصار التشبيه والاستعارة وغيرها

---

(١) انظر ص ١٦٩ من ذلك الكتاب .

من محاسن الكلام داخلة تحت اسم المجاز" ثم نبه ابن رشيق على أن هذه الكلمة نقلت بعد إلى معنى أخص، فقال " إلا أنهم خصوا به، أعنى اسم المجاز بابا بعينه، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب" .

وأراد من قوله " ما قاربه " الأمر الذى يكون بينه وبين أمر آخر مشابهة، ومن قوله " أو ما كان منه بسبب " الأمر الذى يكون بينه وبين أمر آخر صلة غير المشابهة، كالسببية والمجاورة .

وهذا المعنى الخاص الذى صارت إليه كلمة المجاز، هو الذى جرت عليه كلمة المجاز، فى عرف البيانيين، فانهم إنما يطلقونه على اللفظ الذى ينقله المتكلم من معنى وضع له اللفظ، إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى مناسبة: أى علاقة [1]؛ والعلاقة إما المشابهة، وهو مَبْنَى الاستعارة، وإما غير المشابهة، وذلك مبنَى ما يسمونه المجاز المرسل . وهـذا المعنى الذى انتهت إليه كلمة المجاز هو ما نقصده بالبحث فى هذا المقال .

العـــلاقة

تتبع علماء البيان الكلام العربى، ليتعرفوا وجوه العلاقات، التى يراعيها العرب فى نقل اللفظ إلى غير معناه، على سـبيل المجاز، فألمّوا بها خُبرا، وأحصوها عدّا، واختلفوا بعد هذا الاستقراء والضبط فى موقف المولدين إزاء هـذه العلاقات، فبعضهم ضيق عليهم الدائرة، وبالغ فى تضييقها، فلم يبح لهم — ولو عند تحقق العلاقة — إجراء أى لفظ شاءوا مُجرَى المجاز، وجعل حظهم من هذا الفن البديع لا يزيد على استعمال الألفاظ التى نطق بها العرب من قبل، كالأسد للرجل الشجاع، والغيث للنبات، واليد للنعمة، وهـذا المذهب صريح فى أن المولد لا يُباح له نقل لفظ من معنى إلى معنى لم ينقله إليه العرب وإن كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات

---

(١) وممن فسر المجاز بهذا المعنى عبد القاهر الجرجانى المتوفى سـنة ٤٧١ فقال فى كتاب دلائل الإعجاز: "وأما المجاز فقد عول الناس فى حده على النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز" .

المقررة فى فن البيان ، فلا يستعير لفظ الغضنفر — مثلا — للرجل الشجاع ، إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له ، كما استعاروا له لفظ الأسد ، ولا يطلق لفظ المدام على عصير العنب ، مع تحقق العلاقة ، وهى مصير العصير إلى أن يكون مداما ، إلا إذا ورد إطلاقه عليه فى الكلام العربى ، كما أطلق عليه لفظ الخمر فى نحو قوله تعالى: "إنى أرانى أعصر خمرا" .

وهـذا المذهب ساقط بنفسه ، ولا أظنك تجد له نظيرا بين علماء لغة يجرى فى عروقها دم الحياة (١) .

وجمهور العلماء على أن مدار صحة المجـاز على تحقق ما كان يراعيه العرب من نوع العلاقات ، فلا تقف عند حد الألفاظ التى استعملوها فى غير ما وضعت له ، كالأسد والقمر والغيث ، فاذا رأيناهم قد نقلوا اسم شىء إلى آخر لعلاقة السببية — مثلا — جرينا على أثرهم ، وساغ لنـا أن نتصرف فى الألفاظ تصرفهم ، فننقل اسم كل سبب إلى المعنى الذى ينشأ عنه ، كما ننقل اسم كل محل إلى ما يحل فيه ، وننقل اسم كل معنى إلى ما بينه وبين ذلك المعنى وجه من المشابهة ، فنطلق لفظ "الاستقلال" على راحة البال وهناءة العيش ، ونسمى الكتب خزانة ، ونستعمل الرعد فى أصوات المدافع ، وإن لم يذهب العرب بلفظ الاستقلال والخزانة والرعد ، هذا المذهب من المجاز .

وقد جرى على هذا المذهب أئمة الأدب ، فما كانوا ليتوقفوا فى الأخذ بسبيل المجاز إلا على تحقق نوع العلاقة ، دون أن يبحثوا عن اللفظ بعينه ، ليتعرفوا هل سلك به العرب مسلك المجاز .

ولو لم يكن باب القياس فى المجاز مفتوحا إلى هذا الحد ، لمـا وجد الشعراء والخطباء فى فن البيان متسعا ، ولمـا أحرزت اللغة من ضروب المجاز والاستعارات هذه الثروة ، التى زادت مكانتها رفعة ، وآدابها بهاء وسناء .

---

(١) ليس هذا المذهب بأقرب ولا أنفع ولو قليلا من مذهب من ينكر وجود المجاز فى اللغة ، بزعم أن الواضع وضع الأسد للرجل الشجاع ، كما وضعه للحيوان المفترس ، ووضع الغيث للنبات كما وضعه للمطر .

ويزيدك علما بقوة هذا المذهب صنيع علماء اللغة ، فانهم يقصدون فى كتبهم لبيان المعانى الحقيقية ، ولو كان استعمال الألفاظ على سبيل المجاز موقوفا على النقل ، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من البيان ، أن يلتزموا بعد بيان المعانى الحقيقية — ذكر المعانى التى استعمل العرب فيها اللفظ على وجه من المجاز ، وما رأيناهم يفعلون .

ولا يقصد الزمخشرى بتعرضه فى كتاب "أساس البلاغة" للمعانى المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ ، ولا أن يحجر على الناس التصرف فى تلك الألفاظ ، بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب ، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء ، وتصرفاتهم فى المعانى ، ليقتدى بها الناشئون ، ويتخذوها سلما ، يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة .

وقد يبدو لك أن الاكتفاء بنوع العلاقة ينحط بالكلام ، فى كثير من الأحيان ، إلى مالا ترتاح له النفوس ، ولا يليق بحسن بيان اللغة العربية ، ومثال هذا أنهم يعدون فى العلاقات "التضاد" ، ومقتضى الاكتفاء بنوع العلاقة أن نستعمل لفظ النور فى الظلام ، ولفظ الظلام فى النور ، ونطلق البياض على السواد ، والسواد على البياض ؛ ويعدون فى العلاقات " علاقة اعتبار ما كان " ومقتضى الاكتفاء بنوع العلاقة أن ننقل لفظ الطفل إلى الشيخ ، ونطلق على من آمن بعد شرك لفظ مشرك ، ومثل هذا الصنيع لاتسلم معه اللغة من غمز . فمن أين لنا أن نعده فى فنون فصاحتها ... ؟

وتحقيق البحث أننا نكتفى فى صحة المجاز بمراعاة نوع العلاقة . وللبيانيين فى كل علاقة نظر خاص : من حيث الاكتفاء بمجرد وجودها ، أو إضافة بعض قيود إلى أصلها . وهم لا يكتفون فى إطلاق اسم الشىء على ضده بعلاقة التضاد ، حتى يفيد معنى لطيفا ، كالتهكم فى تسمية قبيح المنظر قمرا ، أو التفاؤل كتسمية الصحراء مفازة ، أو اللديغ سليما . ولا يجيزون تسمية شىء باسم ما كان له ثم انقطع متى صار الشىء متلبسا بضد ما كان عليه ، كمن صار إلى الشيخوخة ، ليس لك أن

تطلق عليه اسم الطفل، مراعيا علاقة أنه كان طفلا. فان سميته طفلا لصغر عقله، أو قلة تجاربه، فقد خرجت عن علاقة التضاد، إلى علاقة المشابهة. ولا يكتفون فى إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية، حتى يكون للجزء اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل. نحو "عين" يستعمل فى "الجاسوس" لأن للعين مزيد اختصاص بحرفة التجسس.

وللذوق السليم بعد هذا التحقيق مدخل فى الحكم على بعض الاستعمال المجازى، بالرد أو القبول. وإطلاق الحلواء على البنين[1] لا يخلو من علاقة المشابهة. ولكن الذوق يمجه، كما يمج استعارة ماء الملام[2].

النقـــل

يذكر الكاتبون فى طرق استعمال الألفاظ المجاز والنقل، وقد يختلف علماء العربية أو يترددون فى لفظ أخذ من معنى إلى آخر: أطريق أخذه المجاز أم النقل، فالنقل إذا طريق من طرق استعمال اللفظ يقع فى مقابلة المجاز، واليك بيانه:

قد يغلب استعمال اللفظ فى معنى على سبيل المجاز، حتى يصير المعنى المجازى هو الذى ينساق اليه الذهن عنـد الاطلاق، وذلك ما يسمى فى عرف البيانيين "المجاز الراجح" واذا صار اللفظ لغلبة استعماله فى المعنى المجـازى لا يفهم منه عند التجرد من القرينة إلا هـذا المعنى، سمى منقولا، وكان النقل اسما لغلبة هـذا الاستعمال.

وعلى هذا الوجه من النقل حمل كثير من العلماء الألفاظ الاسلامية، كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وقالوا: "ان الشارع نقل هذه الألفاظ من معانيها اللغوية،

---

(١) إشارة إلى قول أبى الطيب المتنبى:

وقد ذقت حلواء البنين على الصبا ... فلا تحسبنى قلت ما قلت عن جهل

(٢) إشارة إلى قول أبى تمام:

لا تسقنى ماء الملام فإننى ... صب قد استعذبت ماء بكائى

واستعملها فى معانيها الشرعية على سبيل المجاز ، ثم غلب استعمال الناس لهذه الألفاظ فى هذه العبادات على الوجه الذى استعملها عليه الشارع، حتى صارت مجازا راجحا، فتكون هـذه الألفاظ الاسلامية بالنظر إلى أصل استعمال الشـارع من قبيل المجاز اللغوى ، صدر التجوز فيها من الشارع نفسه ، ثم صارت بغلبة الاستعمال المسماة بالنقل ، حقائق فى عرف حملة الشريعة" . . .

وعلى هـذا الوجه من النقل أيضا يجرى جانب كبير من الأسمـاء المستحدثة فى العلوم وغيرها ، كما أطلق الفقهاء على اتباع قول أحد العلماء تقليدا ، والتقليد وضع القلادة فى العنق ، كأن المتبع جعل قول غيره قلادة فى عنقه ، وكما أطلق العروضيون على حذف الثانى من " متفاعلن" وقْصا ، والوقص فى الأصل كسر العنق، كأن حذف الشاعر للحرف الثانى المتحرك من " متفاعلن " كسر للعنق الذى هو العضو الثانى بالنسبة الى الرأس، ويدخل فى هذا الوجه نقل كلمة "البرق" الى "تلغراف" وكلمة " المدرعة " أو " الدارعة " الى سفينة على جوانبها ما يحميها من ضربات العدو كما تحمى الدروع الضافية رجل الحرب من الطعان .

ومن الألفاظ مايكون موضوعا فى أصل اللغة لمعنى كلى يتناول جزئيات متعددة، فيكون إطلاقه على كل فرد من أفراد هذه الجزئيات من قبيل الحقيقة ، ثم يغلب استعماله فى جزئى خاص حتى يكون هذا المعنى الجزئى هو المتبادر منه عند الاطلاق مثل لفظة " الدابة " يتناول بحسب مفهومه اللغوى كل ما دب على وجه الأرض من حيوان ، فاستعماله بحسب هذا الوضع — فى أى حيوان يمشى على الأرض من قبيل الحقيقة ، وقد يغلب استعماله فى بعض الأزمنـة أو المواطن فى نوع خاص من أنواع الحيوان كالذى يمشى على أربع ، حتى يكون هـذا المعنى هو المتبادر الى الذهن عند الاطلاق ، وغلبة استعمال اللفظ على هذا الوجه تسمى " نقلا " أيضا ...

ولهذا النوع من النقل امثلة كثيرة فى أسماء ما تجدد من العلوم وغيرها من الشؤون المدنية ، فانظر الى كلمة " الانشاء " مثلا ، تجـدها موضوعة فى أصل اللغة لمعنى عام هو الإيجاد ، ثم كثر استعمالها فى ايجاد القول المحرر خاصة ، حتى صار هذا المعنى الخاص هو المتبادر منها عند الاطلاق . ويسهل عليك أن ترد الى هذا النوع كلمة "الحلول والاتحاد" فى علم الكلام والتصوف، وكلمة "التالى" للجزء الثانى من القضية الشرطية فى علم المنطق ، الى ما يشابه هذا من نحو المندوب ، والعميد ، والمدير ، والمأمور ، والحاجب ، والمحافظ، والمحامى ، والسيارة ، والغواصة .

هذان الوجهان هـما المعروفان فى معنى النقل ، وقد يبدو لك أن للنقل وجها ثالثا لا يأتى من ناحية غلبة الاستعمال ، وانمـا هو اللفظ ينقل من معناه الأصلى ، ويوضع لمعنى علمى أو مدنى حديث وضعا مستأنفا، لمناسبة بين المعنيين، كأن يتفق طائفة على نقل اسم "السَّلوف" من الناقة التى تكون أوائل الابل إذا وردت المـاء، ووضـعه للعربة التى تكون أول القطار — مثلا — ثم أخذوا يستعملونه فى هـذا المعنى الجديد ، بانين استعمالهم على هذا الوضع المتفق عليه ، لا لملاحظة علاقة المشابهة ، والظاهر أن هذا النقل لا يرجع الى واحد من الوجهين المذكورين آنفا . أما امتناع رجوعه الى الوجه الأول ، فلأن استعمال اللفظ فى معنى بنـاء على أنه وضع له وضعا خاصا ، لا يسمى مجازا ، وأما امتناع الوجه الثانى ؛ فلأن العربة التى تكون فى أول القطار ليست فردا من أفراد المعنى الذى وضع له لفظ "السلوف".

ويدلك على أن اللفظ الذى يستأنف وضعه لمعنى غير معناه الأصلى ، لا يكون استعماله فى هذا المعنى من قبيل المجاز أن طائفة كبيرة من أهل العلم خالفوا من ذهب الى أن الأسماء الشرعية كالصلاة ونحوها قـد استعملها الشارع فى معانيها الاسلامية على وجه المجاز ، وقالوا : ان صاحب الشريعة نقل هذه الأسمـاء ووضعها لهـذه المعانى بوضع جديد ، كمولود يولد ، فيوضع له اسم يعرف به بين الناس ، فيكون استعمال الصلاة فى العبـادة المخصوصة لأول مرة من قبيل الحقيقة الشرعية .

فان خطر على بال أحد أن وضع الألفاظ للمعانى لا يملكه الا العرب ، وأجاز مع هذا للطوائف من أرباب العلوم والصناعات أن يتفقوا على لفظ معين يجعلونه دليلا على معنى علمى أو صناعى ، غير أنه يرى استعمال اللفظ بعد هذا الاتفاق من قبيل المجاز ، لم يكن للخلاف بينك وبينه ثمرة عملية ، وانما هو خلاف فى هذا اللفظ المستعمل فى معناه الجديد لأول مرة : أمن باب الحقيقة هو أم من باب المجاز؟

شرط المناسبة فى النقل :

أشرنا فى البحث السابق الى شرط المناسبة بين المعنى المنقول منه ، والمعنى المنقول إليه ، وذلك ما صرح به كثير من الراسخين فى العلم ، فمن الحق مراعاة المناسبة فى النقل ، ومما نراه بعيدا وغير لائق أن يعرض لطائفة من العلماء معنى لا يجدون له اسما خاصا فى اللغة ، فيمدون أيديهم الى الألفاظ غير ناظرين الى معانيها اللغوية ، فينقلون إليه لفظا ليس بين معناه الأصلى والمعنى المنقول إليه مناسبة .

أثر المجاز والنقل فى حياة اللغة :

ان المعانى التى تتجدد بحسب رقى الأفكار ، واتساع العلوم ، وامتداد ظلال المدنية ، لا بد لها من أسماء تدل عليها وقد كان للا لفاظ المنقولة على سبيل المجاز ثم النقل جولة واسعة فى العلوم وشؤون الاجتماع .

والناظر فى العلوم وكتب التاريخ والأدب يقف على مقدار كبير من الألفاظ التى دخلت فى اللغة من هذا الطريق ، فاتسع به نطاقها ، ويسّر على الأقلام الخوض فى موضوعات علمية أو سياسية أو أدبية لم تخض فيها العرب من قبل ، وهذا باب واسع لو أرسلنا فيه القلم ، لجرى فيه أشواطا بعيدة ، دون أن يدنو من النهاية ، وقد سقنا إليك أمثلة منها فى حديثنا عن النقل ، ففى تلك الامثلة الكفاية .

وربما يحوم فى خاطرك أن الرجوع الى المجاز والنقل والتعلق بهما فى سد حاجات المعانى المستجدة ، يوقعنا فى تكثير الألفاظ المشتركة ، وكثرة الاشتراك فى الألفاظ يعد مرضا من أمراض اللغة ، التى يجب النظر فى طرق علاجها ، ولاسيما ألفاظا تشترك فيها معان كثيرة .

فاذا عمدنا الى كلمة " القطار " مثلا ونقلناها من الابل تجئ على نسق إلى مجموع مراكب (عربات) السكة الحديدية ، كما قد داوينا حاجتنا إلى وضع اسم لمجموع هذه العربات بأمر يقتضى قانون الفصاحة أن نعمل لنقصه لا للازدياد منه ، وهو اشتراك المعانى المتعددة فى كلمة واحدة .

وهذا مايتعلق به بعض من يميل إلى استعمال الأسماء الأجنبية ، ويؤثره على أن نتخير لها أسماء عربية ، فقال : وضْعُ الكلمة العربية لمعنى جديد وقد وضعت من قبل لمعنى آخر — يصيرها من قبيل المشترك ، فبعد أن يكون لها معنى يتبادر إلى الذهن عند سماعها ، يلابسها شيء من الابهام لاينكشف إلا بنصب قرينة .

ونحن نرى أن المعانى التى تشترك فى اللفظ الواحد قد تختلف مواطنها اختلافا بعيدا ، كأن يكون لها معنى يرجع الى الشؤون المدنية ، ومعنى آخر يرجع الى مصطلحات علم خاص ، كالنحو أو الطب أو الحساب ، والاشتراك فى هذا القبيل لا بأس به ، فان مقام البحث أو المحاورة يعين أحد المعنيين ، ويتجه بذهن المخاطب أو القارئ الى المعنى المراد ، حتى كأن اللفظ لا معنى له غير ماقصد فى ذلك الكلام الخاص ، ومن ذا الذى يأخذ كتابا فى النحو — مثلا — أو يشهد درسا أو محاورة فى بعض مباحثه ، فيمر على كلمة الفاعل أو المفعول أو الظرف أو المجرور أو الحال ، ولا يذهب تراً الى المعنى الذى يريده النحاة من هذه الأسماء !

أما إذا كانت المعانى المشتركة فى اللفظ الواحد ترجع الى جهة واحدة ، كأن تكون راجعة الى علم واحد ، أو يكون كل منها يجرى فى الشؤون السياسية أو الادارية أو الصناعية ، فذلك هو الاشتراك الذى ينبغى لنا أن نتحاماه ، حتى تكون المعانى سهلة المأخذ من الألفاظ .

ثم إننا وان رأينا إبقاء طريق المجاز والنقـل مفتوحا فى وجوه العاملين لحياة اللغة ، لانريد اطلاق العنان فيهـا ما أمكن ، بل نرى فى كتب اللغة المبسوطة ألوفا مؤلفة من الألفاظ التى لاتجرى فى مخاطبات الجمهور ، ولا ترد فى كلام أدباء العصر ، وإن وردت فعلى وجه الندرة ، فيمكننا أن نرجع الى هـذه الألفاظ المهجورة ، ونتقى منها مايسد الحاجة ويصلح لأن يكون غذاء للغة حية راقيـة ، مؤثرين له على الأسماء الأجنبية التى لاتمت الى العربيـة بسبب ، ولا تلتقى معها فى أب ولا جدّ ، وسلامة الذوق وجودة الاختيار كفيلان بأن نسوق الى ميدان الحياة اللغوية مايجرى على الألسنة جريان الألفاظ المأنوسـة فى الاستعمال ، وليس كل غريب يثقل على السمع ، ولا كل مهجور ينبو عنه الطبع ، ومثال هـذا أننا نرى لأوعية الأمتعة أسماء كثيرة ، ومنها ماأصبح غريبا لايراه الناس إلا فى كتب اللغة المبسوطة ، أو فى شعر قـديم لايدور على ألسنة الأدباء إلا قليلا ، مثل "الوفضة": اسم لمـا يضع فيه الراعى زاده وأدواته ، و"الكنف" : اسم لوعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر، "والزنفليجة"وعاء شبه الكنف،"والعيبة"زبيل من أدم[1] وما يجعل فيه الثياب ، والخريطة: وعاء من أدم يشرج[2] على مافيه .

فمـا الذى يضرنا لو نقلنا بعض هذه الأسمـاء الى مانسميه "شنطة" وبعضها الى مانسميه " سبت " مثلا ، وندع لزاد الراعى وأدواته اسمـا واحدا ، ففيه الكفاية .

وقد يعلق بالظن أن نقل هذه الألفاظ العربية الى معان غير معانيهـا المعروفة فى عهد العرب الخلص ، يجر ولو بعد طول العهد الى التباس فى فهم بعض الكلام العربى القديم ، وربمـا سبق المخاطب إلى حمل اللفظ على المعنى الطارئ ، فيقع

---

(١) اسم جمع للاديم وهو الجلد .

(٢) يشرج : يشد .

فى خطأ مبين ؛ والذى يدفع هذه الشبهة أن ليس فى استطاعتك حماية العامة أو أشباه العامة من الخطأ فى فهم الكلام العربى الفصيح فى كل حال ، أما الناشئون المتعلمون ، فما يدفع هذا اللبس والخطأ عن أذهانهم ماسيؤلف بعد من المعاجم ، حيث يلتزم فيها عند التعرض لمعانى الألفاظ الاشارة الى عهد نقل اللفظ الى معناه الحديث .

ولنا الأمل الوطيد فى أن يكون نشؤنا كلهم متعلمين ، وما ذلك على الله بعزيز ؟

محمد الخضر حسين